الأمم المتحدة

S/2012/77




Distr.: General
4 February 2012
Arabic
Original: English

# الأردن، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والبرتغال، وتركيا، وتوغو، وتونس، وعمان، وفرنسا، وقطر، وكولومبيا، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

**إن مجلس الأمن،**

**إذ يشير** إلى بيان رئيسه المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠١١،

**وإذ يشير** إلى قرار الجمعية العامة A/RES/66/176 المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وكذلك إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان S-16/1 و S-17/1 و S-18/1،

**وإذ يحيط علما** بطلب جامعة الدول العربية الوارد في قرارها المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢،

**وإذ يعرب عن قلقه البالغ** إزاء تدهور الحالة في سوريا، وقلقه العميق إزاء موت الآلاف من الناس، **ويدعو** إلى وضع حد فوري لجميع أعمال العنف،

**وإذ يرحب** بخطة عمل جامعة الدول العربية المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وقراراتها اللاحقة، بما فيها قرارها المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الذي يهدف إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة،

**وإذ يلاحظ** نشر بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، **ويشيد** بجهودها، **ويعرب عن أسفه** لعدم تمكُّن بعثة المراقبين من مراقبة التنفيذ الكامل لخطة عمل جامعة الدول العربية المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بسبب تصاعد أعمال العنف، **ويشير** إلى القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية في وقت لاحق والقاضي بتعليق مهمة البعثة،




060212 060212 12-22373 (A)

**وإذ يشدد** على أهمية ضمان العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً في أمان وكرامة إلى ديارهم،

**وإذ يدرك** أن الاستقرار في سوريا هو مفتاح السلام والاستقرار في المنطقة،

**وإذ يشير** إلى الالتزامات التي أعلنتها السلطات السورية بالإصلاح، **ويأسف** لعدم إحراز تقدم في تنفيذها،

**وإذ يؤكد من جديد** التزامه القوي بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، **ويؤكد عزمه** على حل الأزمة السياسية الراهنة في سوريا بالطرق السلمية، **ويشير** إلى أن ليس في هذا القرار ما يخوّل اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤٢ من الميثاق،

**وإذ يرحب** بمساعي الأمين العام وبجميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التصدي لهذه الحالة، **ويشير** في هذا الصدد إلى العرض الذي تقدم به الاتحاد الروسي لاستضافة اجتماع في موسكو، وذلك بالتشاور مع جامعة الدول العربية،

١ - **يدين** استمرار الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من جانب السلطات السورية، مثل استخدام القوة ضد المدنيين، والإعدامات التعسفية، وقتل المتظاهرين وممثلي وسائل الإعلام واضطهادهم، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتدخل لمنع الحصول على العلاج الطبي، والتعذيب، والعنف الجنسي، وسوء المعاملة، بما في ذلك ضد الأطفال؛

٢ - **يطالب** بأن تضع الحكومة السورية على الفور حدا لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات ضد الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وحماية سكانها، وأن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي المنطبق، وتنفِّذ قرارات مجلس حقوق الإنسان S-16/1 و S-17/1 و S-18/1 وقرار الجمعية العامة A/RES/66/176 تنفيذا كاملا؛

٣ - **يدين** كل أعمال العنف، بغض النظر عن مصدرها، **ويطالب** في هذا الصدد جميع الأطراف في سوريا، بما في ذلك الجماعات المسلحة، بالتوقف فوراً عن جميع أعمال العنف أو الأعمال الانتقامية، بما في ذلك الهجمات ضد مؤسسات الدولة، وفقاً لمبادرة جامعة الدول العربية؛

٤ - **يذكّر** بوجوب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف؛

٥ - **يطالب** الحكومة السورية بأن تقوم، وفقاً لخطة عمل جامعة الدول العربية المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وقرارها المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ودون تأخير بما يلي:

(أ) وقف جميع أعمال العنف وحماية سكانها؛

(ب) الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين احتجازا تعسفياً بسبب الأحداث الأخيرة؛

(ج) سحب جميع القوات العسكرية والمسلحة السورية من المدن والبلدات، وإعادتها إلى ثكناتها الأصلية؛

(د) ضمان حرية التظاهر السلمي؛

(هـ) السماح بإمكانية الوصول والحركة الكاملين ودون عراقيل لجميع مؤسسات جامعة الدول العربية المعنية، ووسائل الإعلام العربية والدولية في جميع أنحاء سوريا للوقوف على حقيقة الوضع على أرض الواقع ورصد الأحداث التي تقع؛

(و) السماح بوصول بعثة مراقبي جامعة الدول العربية بصورة كاملة ودون عراقيل؛

٦ - **يدعو** إلى إجراء عملية سياسية شاملة بقيادة سورية في أجواء خالية من العنف والخوف والترهيب والتطرف، بهدف الاستجابة الفعالة للتطلعات والشواغل المشروعة لشعب سوريا، دون الحكم مسبقاً على النتيجة؛

٧ - **يؤيد تأييداً تاماً** في هذا الصدد القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ والقاضي بتسهيل عملية انتقال سياسي بقيادة سورية نحو نظام سياسي ديمقراطي قائم على التعددية، يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم، بما في ذلك من خلال الشروع في حوار سياسي جدّي بين الحكومة السورية وجميع أطياف المعارضة السورية تحت رعاية جامعة الدول العربية، وفقاً للجدول الزمني الذي وضعته جامعة الدول العربية؛

٨ - **يشجع** جامعة الدول العربية على مواصلة جهودها بالتعاون مع جميع الأطراف السورية المعنية؛

٩ - **يهيب** بالسلطات السورية، في حال استئناف مهمة بعثة المراقبين، أن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، وفقا لبروتوكول جامعة الدول العربية

المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بما في ذلك من خلال إتاحة سبل الوصول التام ودون عراقيل وحرية الحركة للمراقبين، وتسهيل دخول المعدات التقنية اللازمة للبعثة، وضمان حق البعثة في مقابلة أي شخص، بحرّية أو سرا، وكذلك ضمان عدم معاقبة أي شخص تعاون مع البعثة أو مضايقته أو الانتقام منه؛

١٠ - **يشدد** على ضرورة قيام الجميع بتقديم كل المساعدة اللازمة للبعثة وفقاً لبروتوكول جامعة الدول العربية المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقرارها المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

١١ - **يطالب** السلطات السورية بالتعاون الكامل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع لجنة التحقيق التي أوفدها مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك السماح لها بدخول البلد بصورة كاملة ودون عراقيل؛

١٢ - **يهيب** بالسلطات السورية السماح بوصول المساعدة الإنسانية في أمان ودون عراقيل من أجل ضمان تقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة؛

١٣ - **يرحب** بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتوفير الدعم لجامعة الدول العربية، بما في ذلك بعثة المراقبين التابعة لها، في العمل على إيجاد حل سلمي للأزمة السورية؛

١٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بالتشاور مع جامعة الدول العربية، في غضون ٢١ يوماً من اتخاذه وتقديم تقرير كل ٣٠ يوماً بعد ذلك؛

١٥ - **يقرر** أن يستعرض تنفيذ هذا القرار في غضون ٢١ يوماً، وفي حال عدم الامتثال له، يقرر النظر في اتخاذ مزيد من التدابير؛

١٦ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.